عمومي 101

# الدولة الحديثة:
# الخصائص والوظائف

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

# المحتويات


- المقدمة
- السياق التاريخي
- تعريف الدولة الحديثة
- نظرية الدولة الحديثة
- هيغل
- ماكس فيبر
- الدولة الحديثة في المجال العربي
- الأسئلة

# المقدمة

لدولة الحديثة ثمرة تطور تاريخي تمايز فيه النشاط السياسي عن باقي النشاطات الاجتماعية

لم تكن الدولة الحديثة شكلاً سلطوياً استوجبته الطبيعة يمكن أن ينوجد داخل أي مجتمع مهما كان، بل ظهرت في ختام سيرورة تاريخية محددة، أخذ فيها المجال السياسي يتمايز عن باقي النشاطات الاجتماعية ، وبدأت معالم الدولة الحديثة تتشكل تدريجياً وببطء بعد تحولات جوهرية في واقع السلطة ومفهومها، وحصول تطورات اقتصادية وسياسية داخل المجال الغربي، أحدثت تغييراً في تعريفها وحقيقتها، سواءً في مظاهرها أو مؤسساتها أو مجال اشتغالها ونشاطها، فبعد أن كانت سلطة مشخصنة غير متميزة عن الكثير من المهام الأخرى مثل الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والدين، باتت الدولة في واقعها المستقر عبارة عن كيان مؤسس على فكرة القانون بصفته أنظمة عامة لا شخصية، ومقترنة بالوحدة والمركزة، وبتمايز جهازها البيروقراطي القائم على النمط القانوني-العقلاني.

# السياق التاريخي

في القرون الوسطى الأوروبية، كانت الوحدة السِّياسيّة الّتي لا تتميَّز فيها الدَّولة عن المجتمع سائدة، حيث غاصت الدَّولة في المبنى الإقطاعيّ الاجتماعيّ، وكان دور الملك بمنزلة الأوَّل بين متساوين، أي أنَّ الملك هو النَّبيل الأوَّل بين مجموع النبلاء الّذين يشكِّلون الأرستقراطية في نظام الطَّبقات السِّياسيّة السَّائد، ومع تحوُّل النَّبيل الأوَّل إلى ملك مطلق فَقَدَ النبلاءُ بالتَّدريج طبيعتهم السِّياسيّة، أو صفتهم كطبقة سياسيّة، وتحولوا إلى طبقة اجتماعيّة ذات امتيازات سياسيّة، زالت هي أيضاً بالتَّطوُّر التَّدريجي أو بالثَّورة الفرنسية[1].

لذلك فإن لفظ الدولة بمعناها الحديث ليس قديماً جداً، ومعظم الأفكار التي يثيرها هذا اللفظ، مثل فكرة السلطة والنظام، ترجع إلى الدولة اليونانية والإمبراطورية الرومانية، أما اختراع الدولة الحديثة فهو مرتبط بشدة بتاريخ أوروبا الحديثة، حيث انطلق مشروع بناء الدولة من فرنسا وإنجلترا بدءاً من القرن الثالث عشر، واندرج ضمن منطق متواصل لتمايز المهام السياسية داخل المجتمع، فأخذت الدولة تظهر أكثر فأكثر بصفتها جسماً منفصلاً ومتميزاً عن المجتمع المدني.

1 شكل الإقطاع عنصر إيجاب في الانتقال إلى بناء الدولة الحديثة، حيث بدأ المجال السياسي يتشكل في الغرب من داخل النظام الإقطاعي، كان فيه الملك السيد الإقطاعي الأول، الذي استعان بهذا النظام عبر توظيف المساعدات المالية والعسكرية لتكوين خاصيتين كانتا من الخواص الأولى التي ساهمت في رسم حدود حيز الدولة: هي المركزية الملكية؛ أي حصرية القوة القسرية، واحتكار القضاء، ما أحدث قفزة نوعية باحتكار الملك الحيز السياسي والقضاء على النظام الإقطاعي بصفته شكل انتظام سياسي يسم القرون الوسطى، حصل انتقال من نظام إقطاعي يخضع له الملك إلى نظام إقطاعي يديره الملك. وهو أمر لم يكن موجوداً في العالم الإسلامي، الذي غاب فيه التوتر بين الفرد والجماعة، وقيام علاقات الزبائنية فيه، ما وضع المجال الإسلامي على سكة سياسية أخرى، وعرقل ظهور الاستراتيجيات والوضعيات التي تساعد على بناء الدولة بالمعنى الحديث. راجع: الدولتان، مصدر سابق، ص. 125-138.

على أن الفكرة الحديثة للدولة دخلت في الاصطلاح السياسي في القرن السادس عشر، وكانت تتعارض حينها مع السيادة العالمية القديمة بمرماها الثلاثي: الروماني والمسيحي والجرماني، فبدأت تشير إلى ظهور سلطات مطلقة ومتمركزة ومحصورة ضمن حدود معينة ومرتبطة بسكان معينيين، وتنادي بالثورة ضد السيادة الإمبراطورية وضد السيادة البابوية [2].

كانت الدول قبل ظهور الدولة-الأمة [3]، أقرب إلى إمبراطوريات متعددة الإثنيات، مثل الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية النمساوية-الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية، وكانت النخب الحاكمة مؤلفة من ملكيات وأرستقراطيات، ووكانت هناك مجموعة إثنية واحدة ولغة واحدة مهيمنتان ، ولم تشعر باقي الإثنيات الخاضعة بالارتباط بالإمبراطورية .

مع تصارع الإمبراطوريات كانت الحروب تنشب دائماً بينها، بحكم الخوف المتبادل من الغزو، ما فرض عليها استئجار المزيد من المرتزقة لخوض هذه الحروب، الأمر الذي أدى إلى تكدس أعباء وديون مالية عالية على الدولة، ونقص في الموارد، وانحسار أعداد المرتزقة بسبب الإصابات المتراكمة في ساحة القتال، بالإضافة إلى أن ولاء المرتزقة كان لراتبهم لا للوطن أو الإمبراطور [4] .

2جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة الياس حنا الياس، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، 1977، ص. 5-27.

3 هو الشكل المتأخر للدولة الذي ظهر في أوروبا، حيث يتطابق مجال سلطة الدولة ومدى نفوذها ومسؤوليتها، مع حدود تواجد الأمة المكونة من ثقافات وإثنيات متعددة مع إطار ثقافي موحد وشعور وطني يجمعها، وتكون الدولة، منبثقة من الأمة وحامية لها ومعبرة عن ثقافتها وتطلعاتها. وحدة الأمة والدولة مهدت السبيل لما بات يعرف بسيادة الدولة. هذا بخلاف الدولة الإمبراطورية التي كانت تجمع بداخلها ثقافات متعددة وإثنيات مختلفة، من دون أن يجمعها بالضرورة إطارٌ ثقافيٌ موحد ، ولا تكون فيه الدولة مُعبرّة عن ذلك المجتمع، بل تستمد سلطتها غالباً من سطوة القهر والغلبة. راجع:

Kohn Hans (1955). Nationalism: Its Meaning & History. And : Greenfeld, Liah (1992). Nationalism: Five Roads to Modernity, Harvard University Press, in: White,Philip, Globalization and the Mythology of the Nation State, In A.G.Hopkins, ed. Global History: Interactions Between the Universal and the Local Palgrave Macmillan, pp. 257–284.

4 راجع: Charles Tilly, Did War Really Make the State, Colombia University, 2010.

مع تصارع الإمبراطوريات كانت الحروب تنشب دائماً بينها، بحكم الخوف المتبادل من الغزو، ما فرض عليها استئجار المزيد من المرتزقة لخوض هذه الحروب، الأمر الذي أدى إلى تكدس أعباء وديون مالية عالية على الدولة، ونقص في الموارد، وانحسار أعداد المرتزقة بسبب الإصابات المتراكمة في ساحة القتال، بالإضافة إلى أن ولاء المرتزقة كان لراتبهم لا للوطن أو الإمبراطور .

خلقت الحرب مشكلة أساسية وهي نقص الموارد في التمويل المالي وفي القوى أو اليد العاملة أو المحاربة، نتيجة لذلك، يقول تشارلز تيلي، قرر الحكام استبدال نظام المرتزقة والقروض التي أشعلت جهودهم الحروبية، بجيش مسلح ومنظم، وهذا يتطلب القيام بسياستين أساسيتين: أولها ابتكار نظام ضريبي قاسٍ وممنهج على الأفراد والجماعات وعلى الأراضي والمداخيل، ثانيهما: اعتماد التجنيد الإجباري لتعبئة جيوب الجيش النظامي[5].

كان نظام الإقطاع يمنع نشوء سلطة مركزية، فالإقطاع كان وراثياً، كذلك كانت المناصب القضائية والإدارية التي تدير المملكة في المستوى القطاعي العام والمحلي وراثية أيضاً، ومن مختصات عوائل معينة، كما أن فكرة مسؤولية الملوك والرسميين عن أعمالهم وصحة ورفاهية رعاياهم، كانت حينها فكرة غريبة، فنظام الإقطاع كان أقرب إلى فيدرالية إمارات مستقلة، مدينة بولاء شكلي لملكية مشتركة تقوم على مبدأ الملك الواحد القادم من القرون الوسطى.

نشوء المدن وظهور الشعور الوطني بدد سلطة الإقطاع وأضعف حق الملوك الإلهي.

بيد أن الوفرة الإقتصادية التي سببها النمو التجاري، ساهم في نشأة المدن وتوسعها وانتشارها، الأمر الذي أضعف سلطة الإقطاع، وعزز التعاون بين الملك والطبقة البرجوازية الصاعدة، وبدأ يظهر ما يمكن تسميته بالدولة-الأمة، حيث انتقلت السلطة من حالة تبعثر إلى حالة مركزية، وتحول الشعور من الخضوع للدولة، إلى الإنتماء إليها والولاء لها، بعد تبلور لغة وثقافة مشتركتين عززت جميعها الشعور الوطني والقومي، كل ذلك شكل أرضية للنهضة الإيطالية والإصلاح البروتستانتي، وأضعف حق الملوك الإلهي، وسوغ الثورات الدينية-السياسية، وأسس قواعد الديمقراطية الحديثة في الثورة الهولندية والإنكليزية[6].

5 المصدر نفسه.

6 المصدر نفسه.

نمو التجارة وانتشار الإنتاج والمنتجات في السوق، حل محل الاكتفاء الذاتي الذي تميز به الاقتصاد الإقطاعي الذي لم يكن ينتج إلا لاستهلاكه الخاص، ما خلق علاقات تبادل بين المناطق أدى إلى توحيد الأراضي بواسطة إنشاء الممالك، ومهد لنشوء وعي قومي محل الوطنية المحلية وفئوية الإقطاع، وقد اعتمد الملوك في معركتهم ضد الأشراف، على الوحدات البرجوازية الصاعدة والخارجة عن سيطرة الأشراف، فتطورت نتيجة لذلك نظريات سياسية تشدد على السيادة الشعبية، فتعممت مثلاً أفكار مارسيل دو بادوا [7]، التي تقول بأن الأمير ليس سيد المجتمع بل خادم الدولة، وأن الأمير لا يملك السيادة لكن مجموع المواطنين أو الشعب، وأن الشعب يسلم السلطة للأمير بموجب عقد. كل ذلك، ساهم في نشوء صلة قوية بين فكرة السيادة الشعبية وتكوين الدول القومية، وفي إنزال السلطة السياسية إلى المجتمع، الذي استدعى بدوره وعي المجتمع ووعي أعضاءه، أفراداً وجماعات، على دورهم ومشاركتهم السياسيتين.

أخذت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على قاعدة قانونية، ما جعل سلطة الملك مقيدة.بالقانونلك،

المتغير المهم في هذا المجال، هو أن العلاقة بين الحكام والمحكومين أخذت تقنن تدريجياً، فكان هناك Magna Carta، أي الشرعة الكبرى عام 1215 التي فرضها البارونات على الملك جان، والنصوص الكبرى في القرن السابع عشر في إنجلترا مثل عريضة الحقوق في العام 1628، ولائحة الحقوق 1689.

وهي جميعها ترمز إلى التضييق التدريجي لسلطة الملك وتقييدها بالقانون، ثم كانت الخطوة الكبرى في الثورة الفرنسية، التي تمثلت بالدساتير المكتوبة، مكرسة بذلك مقولة حقوق الإنسان المقابلة للدولة، وممهدة لقيام الدولة القانونية العقلانية[8].

7 بيير برو، علم الإجتاعي السياسي، الدرسات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص. 106-132
8المصدر نفسه.

تنامي مهام الدولة، أدى إلى تميزها عن باقي السلطات، مثل السلطة الدينية وسلطة الإقطاع، وعلوها عليهما، وأخذت الدولة تظهر، خاصة في فرنسا وإنجلترا في القرن الثالث عشر، كجسم منفصل ومتميز عن المجتمع، كما أخذت تتكون للأفراد هوية سياسية غير مندمجة بهويتهم الدينية، بحيث انتهى الصراع بين الملك أو الإمبراطور والكنيسة إلى رؤية واضحة للفصل بين الميدانين، ومنذ ذلك الحين لم يعد الفرد ينتمي فقط للشعب المسيحي وإنما صار بشكل كامل عضواً في الإنسانية. وقد أرسى توما الاكويني ومن بعده مارسيل دو بادوا، في القرن الرابع عشر، هذا التمييز، ليصبح من أهم ميزات الدولة الحديثة.

أخذت مهام الدولة تتميز عن السلطة الدينية وسلطة الإقطاع، بل أصبحت جسماً منفصلاً عن المجتمع.

مع تعقد مهام الدولة، بات نشاطها أكثر عقلانية، أي أن يكون أي قرار معللاً بمصلحة عامة أو جدوى ذات نفع عام.

مع انحسار سلطة الإقطاع ونمو المدينة، تحولت علاقة الأفراد بمرجعياتهم السياسية، من فرد لا يُعرف إلا بسيده الإقطاعي، الذي كان هو نفسه تابعاً لسيد إقطاعي أقوى منه، إلى ولاء مجموع الرعايا المباشر والوحيد لشخص الملك، وهي عملية اكتملت مع تحول رابطة الولاء للسلالة الحاكمة بعد الثورة الفرنسية، من الولاء للملك إلى الولاء للأمة ، وصار يُحتَفَلُ بالواجبات تجاه الوطن لا تجاه شخص الحاكم، ما ولَّد مفهوم المواطن بالمعنى الحديث تعقد مهام الدولة، أدى إلى تنوع المؤسسات السياسية والإدارية، وليس ولادة الجمعيات التمثيلية لكبار المدن فحسب، بل ولادة الهيئات الاستشارية العديدة التي ستنبثق منها تدريجياً الوزارات والمجالس والجمعيات المتخصصة في المهام التقنية، كان ذلك بداية البيروقراطية الحديثة، التي تطورت في فرنسا ببطء، ثم تسارع نموها في عهد لويس الرابع عشر، ووجدت أول تتويج لها في التنظيم الإداري الجديد الذي أجري في عهد الثورة الفرنسية، وقد أخذ القانون الإداري يتكثف في القرن التاسع عشر، لغرض عقلنة سير عمل المصالح العامة وتأمين استمراريتها على أساس المصلحة العامة، كذلك أخذت منذ ذلك الحين،

اعتبر ماكس فيبر أن العقلانية والبيرقراطية أهم سمات الدولة الحديثة.

صلاحيات الدولة الاقتصادية تتوسع، وتطور نظاماً معقداً من الضرائب، تضطلع الدولة مقابله بمجال عريض من الخدمات العامة وتأمين الأمن والمواصلات [9]، كل ذلك أدى إلى تعزيز العقلانية داخل الدولة، سواء من جهة بنيتها القائمة على تقسيم العمل وهرمية الإدارة، أو من جهة الإجراء أو القرار أو المشروع، الذي لا بد أن يكون معللاً بمصلحة عامة أو جدوى ذات نفع.

لذلك فقد اعتبر ماكس فيبر أن العقلانية والبيروقراطية هما الوسيلتان اللتان اتخذهما الحكام في العصر الحديث لكي يتحرروا من البارونات عن طريق تحويل احتكار القوة الشرعية إلى الدولة، وهي عملية دعمت انفصال الدولة عن الكنيسة وقطعت الروابط بين الفرد والمجتمعات المحلية، وانفصلت فضيلة الاقتناع عن فضيلة المسؤولية وأصبح القانون أو التقنين هو الشكل السائد للتشريع.

هذه التحولات مجتمعةً، أدت إلى انبثاق الدولة الحديثة، التي يُرجع أكثر الباحثين الفضلَ في ظهورها الفعلي إلى الثورة الفرنسية التي قدمت نموذجاً للدولة المركزية، ألغت فيه جميع السلطات الاجتماعية المستقلة والمنافسة للسلطة العامة، مثل سلطة العائلة المالكة، والكنيسة، والنبلاء، والسلطات المحلية، وحتى السلطات القضائية المستقلة. وتم تعويض ذلك كله بسلطة مركزية قوية تحكم باسم حقوق الأفراد الطبيعية، وصممت الثورة على تعميم نموذجها في أوروبا كافة [10].

كذلك فقد كان لظهور الرأسمالية دورٌ في ترسيخ شكل حكمٍ يقوم على العقلانية والتنظيم المحكم، فالرأسمالية تقوم على العقلانية الأداتية والمنهج الحسابي والأساليب الإجرائية، ما يجعلها تحتاج إلى كيان سياسي يقوم على قوانين محسوبة ومعقلنة ويمكن التكهن بها وتوقع نتائجها، هذا بخلاف التشريع التقليدي الذي هو تشريع متزمت، والتشريع الكاريزمي الذي يتسم بكونه شديد التشعب والتعقيد، وكلاهما لا يتوافق مع الرأسمالية العقلانية،

فالحسابات هي الأساس الداخلي الأهم للأعمال الرأسمالية الحديثة، وهي تحتاج إلى نظام عدالة يوظَّف بأسلوب عقلاني محسوب تبعاً لقواعد عامة ومستقرة نسبياً [11].

كان لظهور الرأسمالية دورٌ حاسمٌ في ترسيخ شكل حكم يقوم على العقلانية والتنظيم المحكم.

9 Did War Make the State, Ibid

10 وسمت الثورة الفرنسية الظهور المميز للدولة الحديثة بميسمها، حيث جرى فيها البناء جنبا إلى جنب مع التدمير، وتطلب انبثاق الفرد تحطيم البنى التراتبية ونقابات الأصناف التي كانت قد

11 الفكر السياسي في القرن العشرين، مصدر سابق، ص. 71-101.

قامت الدولة الحديثة على أساس الولاء للوطن لا للحاكم، وعلى تمايز مؤسساتها عن المجتمع، وعلى القانونية العقلانية.

ولدت هذه العوامل والسياقات مجتمعة كياناً سياسياً موحداً ومركزياً قائماً على تمثيل مكونات المجتمع وفق مبدأ الاقتراع العام والشامل، والوصول المتساوي للجميع إلى الوظائف الإدارية والسياسية، وعلى هوية سياسية للأفراد غير مندمجة بهويتهم الدينية، وعلى مبدأ المواطن الذي يقدم يمين الولاء للوطن لا للحاكم، وعلى بنية بيروقراطية حديثة تقوم على تنوع وتمايز المؤسسات السياسية والإدارية عن باقي مؤسسات المجتمع[12]، وعلى القانونية-العقلانية التي تصوغ القوانين على قواعد كلية ليكون بالإمكان التعامل مع جميع المواطنين بدون تحيز جغرافي عرقي أو طبقي، وتسوغ قراراتها وإجراءاتها وفق مباديء عقلية.

# تعريف الدولة الحديثة

شكلت الحياة الفرنسية طيلة قرون، فتم إلغاء المؤسسات القائمة على الحسب والنسب، وألغي تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات، وأعلن عن مساواة جميع المواطنين دون تمييز في النسب وألغيت امتيازات المدن كلها والأقاليم والمقاطعات والمديريات والإمارات، ولم تعد الدولة ملكاً شخصياً للملك، ولا إرادته تعبيراً عن السيادة، وقد عزز بونابرت الدولة العقلانية من خلال تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية ودوَّن منظومة من القوانين الموحدة وأسس نظام التعليم الابتدائي وشجع لغة قومية واحدة ودشن نظاماً موحداً للموازين والمقاييس ووحدة إدارية ممركزة وجيشاً قومياً مؤلفاً من مواطنين لا مرتزقة. كانت المساواة القانونية والحرية الاقتصادية هما النتيجتان المباشرتان للثورة الفرنسية،

12قصد هنا باستقلال الدولة وتمايزها عن المجتمع أن طبيعة نشاط الدولة وحقيقتها كمؤسسة عامة ومعنوية تختلف عن أوجه النشاط الاجتماعية الأخرى، وهي جزء من تمايز المجال السياسي عن المجالات الأخرى، هذا لا يعني انفصال الدولة عن المجتمع ونشوءها من خارج المجتمع بل هي كما سيتبين معنا منبثقة من المجتمع ومظهر من مظاهره، بل هي المجتمع نفسه في حال تنظيمه لنفسه، التمايز شيء والانفصال شيء آخر.

كما أن تحطيم التراتبيات والنقابات القديمة عبد الطريق أمام تطور الدولة الحديثة والمجتمع المدني. أنظر الكتابين اللذين يؤرخان للثورة الفرنسية:

Georges Lefebrve, The French Revolution, Vols:1,2, Colombia University Press, London, 1970. And: Albert Soboul,The French Revolution,1787-1799, From the Storming of the BAsille to Napeleon, Random House, London

تتعدد تعريفات الدولة الحديثة نتيجة لاختلاف زاوية النظر، فمنهم من ينظر إليها بصفتها كياناً ذا أبعادٍ ثلاث: دُولي وسياسي وقانوني، فهي كيان سياسي ذو سيادة معترف به دولياً يمنع أية دولة أخرى من التدخل في شؤونها، وهي الكيان الأعلى صاحب القرار الداخلي، أي دولة صاحبة سيادة وسلطة عليا تحتكر سلطة القهر المشروع، وهي تجريد قانوني أي مؤسسة معنوية تعرف بالقانون والمبادئ الكلية والعامة لا الخاصة أو المشخصنة [13].

عرف فيبر الدولة بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع.

ومنهم من يحلل عناصرها الأساسية المكونة لها، مثلما فعل فقهاء ألمان وفرنسيون في بلورة نظرية العناصر الثلاثة للدولة التي أصبحت تمثل التحليل الكلاسيكي للدولة المنظور إليها في معناها الواسع: إقليم يقيم فيه سكان وتمارس فيه سلطة منظمة قانونياً [14].

ما ماكس فيبير فرأى فيها الجانب المؤسساتي الذي يعكس عقلانية تكوينها ونشاطها وجانب احتكارها للقهر، فالدولة عند ماكس فيبر هي: "مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع".وقد أظهرت تيموثي ميشيل جانب التخصص الوظيفي للدولة حين عرَّفت الدولة بأنها: "النتيجة البنيوية الناجمة عن الأساليب العصرية للتخصص الوظيفي والسيطرة التنموية والرقابة الاجتماعية التي تمارسها مؤسسات ضمن المجتمع مثل الجيوش والأجهزة البيروقراطية والمدارس" [16].

---

13 علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص. 106-132.

14 المصدر نفسه

راجع: Max Weber, Political Writings, Cambridge University Press, 2007.

16 Timothy Mitchell, The limits of the State, American Political Science Review, Vol 85, Issue 1, 1991, pp.77-96

يمكننا من التعريفات المتعددة إظهار خصوصية الدولة الحديثة والتحولات التي أحدثتها في حقيقة ووظيفة السلطة العليا، في ثلاثة مقوماتٍ أساسية:

يمارس إدارة الدولة أناس متخصصون ومحترفون، إذ بات المسؤولون يعينون بناء على معايير الأهلية.

**أولها تخصص الوكلاء**[17]: بمعنى أن ممارسة السلطة مختصة بأفراد معينين، لهم الحق في ممارستها على مجموع أفراد الجماعة، ويقومون بنشاطات سياسية ويضعون قواعد قابلة للتطبيق ويعملون على احترامها. مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع وهي عملية تعكس تقسيم العمل المتشعب، واكتساب السلطة السياسية مجالها الخاص وإجراءاتها المتميزة عن المجتمع، التي تفرض وجود جهة متخصصة تمارسها وتطبق قواعدها[18].

وقد أخذ التخصص في الدولة الحديثة يجتاز درجات جديدة، فبتنا نلحظ منذ القرن التاسع عشر، ظهور محترفي السياسة، حيث يمارس الممثلون المنتخبون في الديمقراطية التمثيلية ولايتهم بوقت كامل ويتقاضون رواتب كافية، كذلك فقد أخذ تخصص الوكلاء (المسؤولين) الإداريين يتعزز بحيث صاروا يعينون بناءً على معايير الأهلية، ويُطلَب منهم اكتساب معارف نوعية خاصة قبل تسلم مهامهم[19].

17كلمة وكيل، تدل على الشخص الذي يشغل موقعاً عاما، إدارياً أو سياسياً، لا بصفته يملك موقعه أو يستأثر به، بل بصفته شخص موكَّل من الناس، للقيام بكافة المهام المطلوبة منه في هذا الموقع ليوفيه حقه. كلمة وكيل تدل على التمييز بين الشخص وبين الموقع العام الذي يشغله، بحيث يستمر هذا الموقع، ويتغير الشخص الوكيل ويُستبدل.

18 جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة الياس حنا الياس، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، 1977، ص. 10-16.

19علم الإجتماع السياسي، مصدر سابق.

للدولة أولوية سيادية على السلطات الاجتماعية الأخرى، والدولة المجردة من السلطة تتناقض مع نفسها.

**ثانيها مركزية القهر**[20] **وهرميته:** يجعل الدولة تحوز القوة المادية للإكراه، فالدولة المجردة من سلطة الإكراه تتناقض مع نفسها، حتى دور الحماية الذي تقوم به الدولة، فإنه يفيد في الاصطلاح السياسي مشروعاً سياسياً ذا طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع معنى السيطرة، إذ لا يمكن التفريق بين وظائف الدولة وسلطاتها، وهو ما يسمى عند البعض بالقدرة على ممارسة السلطة[21].

هذا يعني أن الدولة لها أولوية سيادية Ultimacy على السلطات الاجتماعية الأخرى، فلا تسمح بأن تعلو عليها أو تنافسها أية سلطة أخرى من الناحيتين المادية والمعنوية، وهو ما يمكن الدولة من ممارسة سلطة فعالة قادرة على تنظيم نفسها بنفسها، وغير ملتزمة بالخضوع بأي شكل كان لأيٍّ كان، فالتحالف بين القهر والشرعية ضروري، ونظام الدولة القانوني يكون مهدداً بالانهيار إذا لم يكن الطابع الفعلي للقواعد التشريعية والتنظيمية مضموناً من خلال التهديد المعقول بالإكراه بإجبار المناهضين على الانصياع [22]

---

20كلمة القهر هنا تستعمل للدلالة على أن الدولة هي صاحبة الحق الحصري في إعلان القانون وتنفيذه حتى لو استدعى ذلك إرغام الناس أو قهرهم على التقيد به، وقد عبر ماكس فيبر عن ذلك بالقول بأن الدولة تحتكر الإكراه المشروع.

21قول بيتر بيرغر: "لا شك أن الوسيلة الأعلى والنهائية والأقدم للتحكم الاجتماعي هو العنف الجسدي.. حتى في المجتمعات المتحضرة فإن الحجة النهائية هي العنف، لا دولة تستمر من دون قوة بوليس، قد لا يستعمل هذا العنف دائماً، وهناك عدة مقدمات قبل استعماله لذلك تم تعريف الدولة بالتحكم عبر وسيلة العنف بدل الاستعمال المباشر والدائم لها فالأمر السياسي يتضمن ضمناً أو صريحاً فكرة "وإلا"، الأمر يعني أن هناك عدة طرق لنجعلك تطيع، يقول المشرع الروماني أتسي كوتاس: قد أكون مرغِماً ولكن في نهاية التحليل فقد ألزمت إرادتي، وكان الإمبراطور الروماني يعبر عن رغبته بالقول لرعاياه: دعهم يحتقرونني طالما يخافون مني. راجع: Poggi, The State, p. 3-19.

22 يقول إيهرنغ: "إن انعدام السلطة المادية هو الخطيئة المميتة للدولة التي لا هوادة فيها ولا يتحملها المجتمع أو يتسامح فيها". راجع: الدولة، مصدر سابق، ص. 11.

**ثالثها الطابع المؤسساتي للدولة:** حيث كانت السلطة قبل ظهور الدولة الحديثة، تمارس بصفتها امتيازاً شخصياً، وكانت الصفات الفردية للرئيس هي التي تبرر شرعية الطاغية اليوناني في العصور القديمة، مع عدم وجود تمييز واضح بين الذمة المالية للأمير ودولته، وكانت المملكة بعد وفاة الملك، تقسَّم بين أبنائه، كما لو كانت إرثاً، وكان الأمير يغرف من الموارد العامة، كما لو كان يأخذ من جيبه الخاص، وهي سلطة ليست بالضرورة تعسفية، وإنما استنسابية بشدة، حيث تكمن حدودها القانونية في مقولة "هذا الأمر قانوني لأنني أريده"، أقل مما تكمن في متطلبات الضمير الأخلاقي والديني، أو في مقاومة واعتراض القوى الاجتماعية 23.

تتميز الدولة بالطابع المؤسساتي، يتم فيه الفصل بين شخص الحاكم والتصور المجرد للقوة العامة، وتكون القرارات فيها قائمة على قاعدة قانونية.

أما الطابع المؤسساتي للدولة فيتميز بالفصل بين الشخص الطبيعي للحكام والتصور المجرد للقوة، مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالَب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع للعامة ، وهكذا بتنا نلاحظ تمييزاً بين الملك والتاج منذ بداية العصور الوسطى، تمثل بنظرية جسدَيْ الملك: جسده الفاني وجسده المجازي الذي يقال بأنه سيبقى بعد اختفائه الطبيعي ويؤمّنُ استمرارية المبدأ الملكي، فبات الحكام هم أجهزة الدولة لا الدولة، وبالتالي أصبح مسموحاً تصور استمرارية الدولة التي لن يضيرها تعاقب الأشخاص الطبيعيين القابلين لأن يجسدوها وقتياً.

تجلى الطابع المؤسساتي للدولة في مستويين: أولهما الفصل بين الشخص الطبيعي للحكام والتصور المجرد للقوة العامة، إذ يكون فيه الحكام أجهزة للدولة، ويمارس رئيس الدولة وظيفة لا امتيازاً لشخصه، هذا الفصل يسمح باستمرار الدولة، التي لن يضيرها بعد ذلك تعاقب الأشخاص الطبيعيين القابلين لأن يجسدوها وقتياً، وثانيهما تعميم الأنظمة القانونية المكوِّنة لدولة القانون، لتحديد امتيازاتٍ (عامة لا شخصية) لكل أولئك الذين يمارسون السلطة باسم الدولة، وتحديد التزاماتهم، بالإضافة إلى حقوق والتزامات الذين تتحكم السلطة بهم.

هذا يجعل من الدولة الحديثة سلطة قانونية – عقلانية بالمعنى الذي يفهمه ماكس فيبر 23، فالحكام والوكلاء الإداريون على حد سواء يجب عليهم احترام الدستور والقوانين النافذة،

---

23 المصدر نفسه.

24 Max Weber, Political writings, Cambridge University Press, 2007

وسلطتهم لا تمارس إلا وفق الأشكال الإجرائية المحددة، وفي ميادين اختصاص محصورة، ما يجعل التعسف المزاجي وعدم اليقين بالنسبة للقانون القابل للتطبيق مستبعدين بالكامل على كلّ مستويات البناء التسلسليّ للدولة، إذ بقدر ما تمارس الدولة الحديثة سلطة الأمر تكون خاضعةً له أيضاً، وهذا هو مفهوم الدولة القانونية التي تخضع لاحترام الحريات الأساسية وتُكرَهُ على عدم انتهاك القواعد الإجرائية أو الأساسية ، فقوة الدولة ليست إلا فعالية نظامها القانوني، حيث تكون كل من السلطة السياسية والإدارية أجساماً مكوَّنَةً من أفرادٍ خاضعين لعلاقات منظمة قانونياً تنظم حقوقهم وواجباتهم تجاه الأفراد الآخرين.

# نظرية الدولة الحديثة

تقوم الليبرالية على إطلاق مبادرة الفرد، ما يجعل المجال العام تحت رحمة الفرد وأسير صراع الأفراد وتنافسهم.

تاريخ ظهور نظرية الدولة الحديثة في الغرب طويلٌ نسبياً تعاضدت فيه معطيات الواقع مع الفكرة والنظرية، فكان كل منهما يؤازر الآخر ويشق له الطريق ويفتح له مجالات موضوعية أو مفاهيم وأفكار ليغدو كل منهما مرآة للآخر وحقيقةً وصورةً واقعيةً له .

استقرت ليبرالية القرن السابع عشر والثامن عشر على فرديةٍ مطلقة تمثلت منذ جون لوك بإطلاق المبادرة الفردية وحفظ المُلكية وصون الحرية، وهي فردية متذرية، لا تتعدى المدى الخاص ورغبة الاستحواذ، مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع والتملك الخاص للفرد، ما جعل الحياة العامة ساحة تنافس قابلة للتطور إلى صراع، خصوصاً مع غياب ضابط أعلى أصيل يلجم هذه المبادرة ويغير مسارها، إذ طالما أن التعاقد هو اجتماع وتوافق إرادات فردية، لا اندماج إرادات، فإن المجال العام يظل تحت رحمة الفرد وأسير صراع الأفراد وتنافسهم، كما أن المصلحة المشتركة لن تكون أكثر من توافق المصالح الخاصة،

بالتالي تكون المصلحة المشتركة أو العامة متفرعةً عن المصلحة الخاصة وتحت رحمتها، ما يجعلها مرتهنةً لتطوّع الفرد الذاتي والأخلاقي، وهو ما لن يحصل لأن الباعث الأخلاقي للفرد في المجتمع المدني هو مصلحته ورغباته الخاصة، ولن ترتقي لتصبح بواعث أخلاق كلية وعامة.

تبين أن النتيجة المنطقية لليبرالية الحديثة هو عزلة الفرد المتمثلة في عناد كل فرد على تحقيق مصالحه دون أي اعتبار للمصالح الأخرى، مع تفكك خطير للوحدة الجامعة بين الأفراد، فملكية الاستحواذ أدت إلى عزل تام للحاجات الخاصة بعضها عن بعض بحيث لا تربط بينها علاقة كلية، بقدر ما يجمع بين أصحاب الملكية وحدة مصطنعة لنظام قانوني يطبق على نحو شامل، أنشيء لحماية الامتلاك الذي كان قائماً قبل القانون، ما جعل غرضه تثبيت وتقنين الأوضاع الفوضوية السائدة للملكية الخاصة السابقة، فالدولة التي تنشأ لرعاية المصالح الخاصة المتعارضة والمسيطرة على كل الميادين تعجز عن قيامها على قاعدة كلية، بقدر ارتهانها لصراع الإرادات الجزئية داخلها.

النتيجة المنطقية لليبرالية الحديثة هو عزلة الفرد المتمثلة في عناد كل فرد على تحقيق مصالحه دون أي اعتبار للمصلحة العامة.

حاول الفكر الليبرالي المبكر حل معضلة التعارض بين المصلحة الخاصة والعامة، بالقول بالنتائج غير المقصودة، أي أن الصالح العام لا يُقصَدُ بذاته بل لا حقيقة موضوعية له، وستبقى المصلحة الخاصة هي أساس نشاط الفرد ومنطلق علاقات الأفراد ، بيد أن النشاط الخاص بطبيعته وبحكم تفاعله مع المصالح الأخرى سيولِّدُ بطريقة آلية صالحاً عاماً ينتفع به الآخرون، فالنشاط الاقتصادي الخاص الذي تقوم بينه وبين النشاطات الأخرى علاقة تبادلية وتفاعلية يفرضه منطق تقسيم العمل وتعدد الاختصاصات وتنوع الحِرَف،

ويؤدي إلى تحقق منفعة متبادلة بين جميع الأطراف المتفاعلة والمشتركة في مشروع اقتصادي واحد، وتكون محصلة هذا التفاعل تحريك مصالح الآخرين ونموها، ونشوء صالح عام وبالتالي يتحقق الصالح العام تباعاً، كأن هنالك يداً خفية تقف وراء النشاط الإنتاجي الخاص تحقق من خلاله الصالح العام وتؤمن الرفاه للجميع [25].

هذه المقاربة لم تقدم حلاً، بل قدمت تسويغاً وتبريراً، ورسخت عدم أصالة المصلحة العامة المشتركة، ولم تفسر كيف ينشأ الصالح العام، بل قللت من أهمية الدولة إلى حد إمكان غيابها وزوالها، فالمجتمع الليبرالي قادر على تسيير أموره بنفسه، والعام بات ثمرة الخاص، والكل مجرد مجموع لأجزاء مستقلة ومنعزلة.

## هيغل

اعتبر هيغل أن الحرية لا توفرها البنية العقلية للذات كما ذهب كانط وإنما تنوجد في تفاعلنا مع الأفراد الآخرين، والبحث عن الحرية يتم برأي هيغل في الجماعة وليس ضدَّها، فالإنسان بحسب هيغل لا يولد حراً إنما نحن نصير أحراراً ولا نصير هكذا إلا من خلال وعينا بتاريخنا بوصفنا كائنات اجتماعية.

25اعتبر أدم سميث أن المجتمع المدني الغاص بالمصالح الفردية يمكن أن تنظمه يد خفية ، وأن المجتمع المدني يتشكل بفصل السوق، إذ على الرغم من أن عمل سميث احتفظ للدولة بدور مهم فإنه حرر فهم المجتمع المدني من قيوده القديمة وأسهم على غرار لوك في إرساء الحجة الليبرالية القائلة بأن أنشطة الناس في الأسواق وليس في السياسة هي التي تشد المجتمع المدني في لحمة واحدة. وباتت الفضيلة العمومية تتولد عن النتائج غير المقصودة للفعل الاقتصادي المعني بمصلحة الفرد الذاتية وليس عن السياسة، وبات منبع هذه الفضيلة الرغبات والشهوات الخاصة للأفراد المهتمين بمصلحتهم الذاتية وليس ذلك التوجه التقليدي نحو الصالح العام. لقد انتزعت الفضيلة العمومية من إطارها السياسي القديم لتوضع في إطار العلاقات الاجتماعية التي تقررها عمليات السوق في اقتصاد رأسمالي متميز. راجع: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني، ترجمة علي صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص. 176-180. راجع أيضاً:

Peter Gay, The Enlightment, an Interpretation, Vol. 1, Norton Library, New York, p.17

اعتبر هيغل أن الإرادة طابعاً مزدوجاً قوامه الاستقطاب الأساسي بين عنصري الجزئي والكلي، فالإرادة وحدة تجمع بين وجهين مختلفين: الأولى هي الفعل الذي يختار فيه الفرد شرطاً أو وضعاً عينياً ويؤكد وجوده بوصفه أنا جزئياً محدوداً، هذه الحرية التي يرغب فيها هذا الأنا هي حرية سلبية لأنها سلبٌ دائم للكل، الثانية هي قدرة الفرد على التجرد من أي شرط أو وضع محدد والعودة بعد نفيه إلى التحرر المطلق للأنا الخالص، وهذا هو الوجه الكلي والإيجابي للإرادة، لأن الأنا فيها بتجرده الدائم من كل وضع متعين وسلبه الدائم له يؤكد فيه هويته الكلية التي هي بمثابة الوجه الآخر لحقيقته الجوهرية في مقابل تنوع حالاته الجزئية.

اعتبر هيغل أن الإنسان لا يولد حرا، بل يصير حرا من خلال تفاعله مع الآخرين.

هذا يعني أن الأنا الفردي عند هيغل هو أيضاً كلي حقيقي يستطيع التجرد من كل وضع جزئي ويعلو عليه ويظل في وحدة مع ذاته، وهذا يكون بتجرد الفرد من مجال مصلحته الشخصية الذي هو أشبه بمجال الذرة الروحية المقفلة على ذاتها، واستقراره في ماهية الإرادة التي لا تهدف إلى غاية خاصة معينة بل تستهدف الحرية بما هي كذلك، بحيث تصبح الإرادة مع الحرية إرادة عامة أو كلية.

هذا يتحقق بالسلطان المطلق للعقل على الواقع، ليصير الواقع نفسه معقولاً، عندها فقط تتغلب الإرادة الحرة على الانفصام بين عالمها الخارجي أي الموضوعي من جهة وعالمها الداخلي أي الروحي أو الفكري من جهة أخرى، فيصير الجزئي متحققاً في الكلي، والكلي متمثلاً في الجزئي، ويصير الفردي متحققاً في العام، والعام مشتملاً على الفردي، وبهذا صارت إشكالية هيغل السياسية هي إمكان قيام دولة ذات طبيعة كلية مستقلة تنطوي بداخلها على حقوق الفرد وحريته الجزئية، وإمكان أن تُعبرِّ الإرادة الفردية عما هو ملكنا وملك الآخرين، أي تُعبرِّ عن مصلحة مشتركة.

صيرورة الواقع معقولاً، أو تصرف البشر بحسب مقتضيات العقل ليصيروا أحراراً ، يتحقق في التاريخ لا بصفته مجرد أحداث وحقبات متعاقبة، بل بصفته تعبيراً عن تطور ونمو ووعي إنساني متزايد، من خلال المرور بمراحل تطور أخلاقي ولحظات وعي متعددة وميادين حياة ذات بنى مختلفة للتطور الأخلاقي.

مع ظهور الملكية الخاصة وتنافس المصالح، تبدأ الوحدة الطبيعية للأسرة بالتحلل إلى كثرة من جماعات المُلاك المتنافسة التي تستهدف أساساً مصلحتها الأنانية الخاصة، هذه الجماعات تمهد الطريق للمجتمع المدني الذي يقوم على مبدأين: الأول أن الفرد لا يستهدف إلا مصالحه الخاصة، والثاني أن المصالح الخاصة مرتبطة بعضها ببعض على نحو يجعل تأكيد أحدها وتحقيقها متوقفا على تأكيد الأخرى وتحقيقها .

بيد أن المجتمع المدني لا يتضمن الحرية الواعية، لأنها حرية تلبية الحاجات والرغبات الخاصة، ما يجعلها بعيدة عن أن تكون حريةً عقلية، أي تحققاً نهائياً للإرادة الكلية. فالعلاقات بين الناس داخل المجتمع المدني تقوم على أساس الحاجات التي تجعل المجتمع ساحة تنافس تؤدي إلى تكديس ثروات ضخمة لدى البعض وفقر مدقع لدى البعض الآخر، ما يولد حالات الاعتماد على الغير والبؤس بين الكثير من أفراد المجتمع.

أنكر هيغل قدرة المجتمع المدني على إقامة العقل والحرية من تلقاء ذاته، فكان لا بد لكي لا يتحطم الإطار الاجتماعي وضرورة تركيز إدارة المصالح المشتركة في يد هيئة تتمتع بالاستقلال الذاتي هي سلطة الدولة، التي هي سلطة فوق ساحة القتال والتنافس التي تدور بين الجماعات المتنافسة، أي دولة عقلية تحكم المجتمع باسم الفرد الحر ولمصلحته الحقيقية، لا مجتمع يحكم الدولة مثلما كان حال الثورة الفرنسية التي اعتبرها هيغل كياناً غير مكتمل؛ لأنها استقرت على تحكم المجتمع بالفرد والدولة معاً وبالتالي لم ترتق لتصبح دولة عقلية.

رأى هيغل أن التناقض بين الفرد والدولة، الجزئي والكلي، الخاص والعام، تناقضٌ مؤقت ، فالحل لا يكون بإلغاء الفرد ونزواته، ولا في تفكيك الدولة بصفتها مجرد مجموعة أفراد أو مجمع مصالح خاصة، مثلما صوَّر التفكير الليبرالي الأول، فالدولة التي لا تعرف النزوات الفردية تكون دولة غير مكتملة، ولا بد للدولة أن تتحقق كواقع أخلاقي يجسد الروح بوعي فردي تام.

هذا يكون حين تظهر الدولة بصفتها التحقق النهائي للتاريخ، لتنجز التكامل بين ضرورات المجتمع المدني الكلية وحق الخصوصيات السائدة فيه، وتكون الدولة قائمة على الحرية وليس على القسر، فلا تستند مقدرتها إلى القوة وإنما إلى قابليتها على تنظيم الحقوق والحرية والرفاه في كُلٍّ منسجم يخدم الحرية لأنه غير مسوق بالمصلحة، فالدولةكما يقول هيغل: "مقولة أخلاقية لأنها توفق بين تناحرات المجتمع المدني وتغطي المشاغل الكلية للبشر" [26].

تكمن قوة الدولة في وحدة غايتها وهدفها الكليين مع مصلحة الأفراد الجزئية

بهذا، تكمن قوة الدولة في وحدة غايتها وهدفها الكليين مع مصلحة الأفراد الجزئية، حين كان العقل في العائلة يختفي خلف الشعور والعاطفة، وفي المجتمع يظهر باعتباره أداةً للمصلحة الفردية الذاتية، فإن العقل في الدولة يكون واعياً بذاته، ما يتيح للفرد أن يبني أفعاله طبقا لفهمه للصالح العام [27].

باتت الدولة حقيقة عقلية والحرية حقيقة سياسية

لا تلغي الدولة كل التكوينات المدنية أو المجتمعية مثل العائلة، وهي وإن اعتُبِرت ضرورة خارجية وقوة متعالية تتكيف قوانينهما ومصالحهما مع طبيعتها، فإنها تمثل غاية الإثنين، قوة الدولة تكمن في وحدة الغاية العامة مع المصالح الخاصة، وإذا انفصلت دائرة المصالح الخاصة عن الغاية العامة انهارت الدولة القائمة لأنها لم تعد تطابق مفهومها،

26 The Philosophy of History, pp. 24-25..

27 The Philosophy of Right, p. 160-161

كما أن الحرية تصبح متيسرة فقط عندما يتمتع الشعب بوحدة قانونية داخل الدولة، فلا يعود بالإمكان الحديث عن حرية خالصة، بل حرية داخل الدولة؛ بالتالي لا يستطيع الفرد أن يكون حراً إلا بوصفه كائناً سياسياً، مع هيغل باتت الدولة حقيقة عقلية والحرية حقيقة سياسية، لتكون الحرية خارج الدولة بداوة، والدولة من دون حريات سياسية سلطة غلبة وقوة استبداد وتكوين بدائي قائم على الغرائز والرغبات اللاواعية.

لدولة هي ذروة التطور الأخلاقي لأنها تمثل نفياً لفوضى تناحر المجتمع الليبرالي،وتكون البيئة المناسبة ليجد الفرد حريته في ارتباطٍ واعٍ مع الآخرين

كانت الدولة بنظر هيغل، هي ذلك الميدان الأخلاقي الكلية والتكامل الذي يختتم الضرورة المتحكمة بالمجتمع المدني وحق الخصوصية فيه، فالدولة العادلة هي التحقق النهائي للروح في التاريخ لأنها قائمة على الحرية وليس على القسر، وتشكل استكمالاً للحظة العائلة ولحظة المجتمع المدني معاً.

تكون كلية الدولة بذلك، ذروة التطور الأخلاقي الإنساني لأنها تمثل نفياً حياتياً لفوضى تناحر المجتمع المدني، وهي البيئة المناسبة التي يجد فيها الفرد حريته في ارتباطٍ واعٍ بالآخرين، وهي الميدان الأخلاقي الموضوعي والضروري المستقل عن الحاجات الذاتية كلها، فالدولة تصون العائلة والمجتمع المدني وتتجاوزهما في الجماعة والكلية، والمجتمع المدني يصبح كلاً واحداً في الدولة.

# ماكس فيبر

لم يفارق ماكس فيبر هيغل في اعتبار الدولة كائناً محكوماً للعقل، لكنه فارقه في اعتبار الدولة مرحلةً عليا لظهور الروح، هي بنظره نقطة تحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وليست لحظة تحدث بفعل جدلية تاريخية، بل بفعل وضعية اجتماعية فرضت تغيراً في الذهنيات والمسلكيات لم تؤدِ إلى التقدم خطوة إلى الأمام، بل إلى التحول والانتقال الكامل من طورٍ إلى طورٍ آخر، إلى قطيعة كاملة مع نمط وجود سابق هو نمط التقليد القائم على الغيب والسحر والطاعة.

فالقيمة المؤسسة للغرب الحديث هي العقلانية، أي تطبيق العقل المجرد الرياضي على مظاهر الحياة، بهدف توفير الجهد ورفع الإنتاج المادي والذهني، فالعقلانية ليست كشفاً عن قانون العقل وكلياته بقدر ما هي صناعة وابتكار وفن، هي نشاط إنساني متغلغل في كل صور الحياة العامة والخاصة، تكون الدولة إحدى تجلياتها وليست صورتها الحصرية. فالعقلانية عمل لا يقوم على الخوارق، بل كل ما يحصل باستمرار على نفس الوتيرة ويمكن التنبوء به نستطيع تسميته عقلانيا، باعتبار أن العملية الحسابية إذا عرفت فرضيتها واتبعت المسطرة المعلومة فإنها تأتي بالنتائج المتوقعة لا محالة.

28لم يوافق فيبر هيغل على اعتبار الدولة الرحلة النهائية للحرية الفردية، والتجلى الأعلى للمصلحة الفردية. فقد رأى فيبر أن الآمال والتوقعات التي كانت معقودة على مفكري حركة التنوير تحولت مرارة ووهماً ساخراً، كشف فيبر عن زيف الصلة أو الضرورة الكاذبة بين صعود العلم والعقلانية من جهة وحرية الإنسان الشاملة من جهة أخرى، بعدما تبيّن أن تراث التنوير إنما قام على انتصار العقلانية الأداتية ذات الأغراض المحددة، هذا الشكل من العقلانية حفر عميقاً في جملة حياتنا الاجتماعية والثقافية ومن ضمنها البنى الاقتصادية والقوانين والإدارة البيروقراطية وحتى الفنون. وعليه؛ فلا يقود نمو العقلانية الأداتية إلى تحقيق ملموس للحرية الشاملة، وإنما إلى إيجاد قفص حديدي، من العقلانية البيروقراطية، لا فرار منه أنظر: Richard Bernestein, Habermas and Modernity, Blackwell, Oxford, 1985, p.

29راجع: وجيه قانصو، التقليد والحداثة ومابعد الحداثة، في كتاب التقليد والحدثة وما بعد الحداثة في المجال العربي.

لـذلـك وضـع فيبر الـعقلانـية أسـاسـاً لاقـتصاد ومجتمع الدولة الحديثة، فأصل الدولة بالنسبة إليه لم يكن في مستوى العلاقات الاجتماعية ، ولا حتى في وحدة الكلي والجزئي إنما في مستوى القيم والذهنيات، ولا شيء يدل عنده على أن عقلنة الإنتاج سابقة على عقلنة الدولة، بل على تلازمهما وتزامنهما. فالدولة الحديثة بنظر فيبر هي مجموع أدوات عقلنة المجتمع، ما جعله يرفض أن تكون الدولة نتيجة للرأسمالية، طبعاً هو فارق يضيق إذا عرفنا أن الرأسمالية نفسها هي عقلنة الإنتاج، وبالتالي شكل من أشكال العقلانية.

الدولة الحديثة بنظر فيبر هي مجموع أدوات عقلنة المجتمع.

تمثلت العقلانية بأفضل ظهورها في البيروقراطية، التي هي بنظر فيبر محور اجتماعيات السـياسـة وعـلامـة على اكتمال الـدول العصرية، يـقول فيبر: مـفهوم البيروقـراطـية يـتفرع عـن مـفهوم الانـضباط وتـفوق البيروقـراطـية في مـجال الإدارة كتفوق الآلة على العمل اليدوي، وتكون التربة الملائمة لنموها هي المجتمع المبني على الاقتصاد النقدي والدولة المؤسسة على الديمقراطية، فالبيروقراطية بنظر فيبر هي الوسيلة الوحيدة لتحويل العمل الجماعي إلى عمل اجتماعي معقول ومنظم، إنها تشجع طريقة عقلانية في الحياة، حيث يتميز السلوك البيروقراطي بمزايا: التفريد والتجـريـد والـتعميم، وهـي مـزايـا الـنشاط العقلي المجرد.

العقلانية هي معيار التمييز بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية.

وضع فيبر معياراً للتمييز بين المجتمعات التي لم تدخل في الحداثة وتحكمها قيم تقليدية في شتى وجوه انتظامها، وبين المجتمعات التي دخلت في الحداثة وتحكمها العقلانية في التفكير والمسلك والعلاقات العامة، وهو معيار بات معتمداً في العلوم الاجتماعية إلى حد بعيد، ما يعني أن الأساس والبداية في بناء الدولة الحديثة هو رهان مجتمعي لا يتعلق بقوة مؤسسات الدولة وشمولية سلطتها، بل بعقلنة الذهنيات والثقافة التي تحكم السلوك والعلاقات في المجتمع،

لم تعد الدولة ثمرة تطور تاريخي، بل ثمرة خيارات وتحولات طوعية وشروط إمكان إرادية، مع فيبر باتت العقلنة والتحديث صفة المجتمع، وبناء الدولة الحديثة يستدعي انتقال المجتمع إلى الحداثة لكي تتغلغل العقلانية إلى كل مفاصله وزواياه بما فيها الدولة.

# الدولة الحديثة في المجال العربي

لو راجعنا معاجم اللغة العربية، حول لفظ الدولة، لوجدنا أنه يعني العُقْبَة في المال والحرب، أي انتقالهما من حال إلى حال، ومن هذا المعنى تستعمل عبارة "تداول المال بين الأيدي"، أما مصطلح الدولة بالمعنى السياسي، فلم يظهر إلا مع انتصار الدولة العباسية، حين جرى على لسان العباسيين وأنصارهم قولهم: "هذه دولتنا"، أي انتقال الأمر إليهم من يد الأمويين، فالدولة العباسية تعني انتقال الأمر أو السلطة من أسرة إلى أسرة، وهذه أهم ميزة في الحكم الإمبراطوري .

اعتمد العرب نموذجي الدولة الفارسية والبيزنطية. وهي نماذج متماثلة لجهة قيامها على نظرية الحق الإلهي وسلطة الفرد المطلقة

اعتمد العرب بعد الفتوحات الكبرى أجهزةَ الدولتين البيزنطية والفارسية، وهي أجهزة متماثلة إلى حد كبير بسبب انبنائها على الحق الإلهي وسلطة الفرد المطلقة التي تستهدف الشهرة والقهر والرفاهية، فتساكن في الدولة الإسلامية، بحسب العروي [30]، الدهرية العربية التي كانت قبل الإسلام، والروح أو الأخلاقية الإسلامية، والتنظيم الهرمي الآسيوي، ما سهل التكوين الإمبراطوري لدولة الخلافة[31] الذي يقوم على معايير سلطنة مطلقة للحاكم، وفاصل نوعي بين الحاكم والمحكوم، حيث لا وسائط سياسية ولا نقاط اتصال ومحاورة، وعلى مشروعية تُستَمَد من مصدر علوي خارج المجتمع وبعيداً عن إقرار أو تأييد الفرد، وهو تأييد الفقيه لها بعد تعهد الدولة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو تأييد يعني عملياً موافقة هكذا حكم لمراد الله.

30 رجع: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت.

31 وهو تكوين استعير في ديوانيته ونظامه وآليات ممارسته من الدولة الفارسية القائمة على عهد أردشير. راجع: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، .... وقد ذهب كمال عبد اللطيف إلى أن فقه الماوردي في أحكامه السلطانية ينسجم بالكامل مع عهد أردشير الذي قام عليه الحكم الفارسي قبل الإسلام. راجع: كمال عبد اللطيف، التفكير في العلمانية، أفريقيا الشرق، بيروت، 2002، ص. 95-120.

اتخذ النظام السياسي في التاريخ الإسلامي سمة الحكم السلطاني الذي تتعايش في داخله تعاليم الدين مع حكم مطلق لسلالة معينة.

على المستوى النظري والأيديولوجي، أدى ذلك إلى تحويل الخلافة التي كانت تقوم زمن الخلفاء الراشدين على الالتزام الأخلاقي والتقوى وصلاح الفرد، إلى طوبى ينتظر الفقيه المعجزة أو التدخل الرباني لتحققها، بعد أن انفصلت القيمة الأخلاقية والضابط الديني عن مسار الدولة القائمة، أي رغبة في إعادة الخلافة الأولى بوسائل غير سياسية وعبر قنوات من خارج الدولة، بعد أن صار تغيير نمط الحكم المطلق بحكم المستحيل، فتعزز عند الفرد، نتيجة لذلك، طوبى اللادولة، أي البحث عن السعادة والصلاح خارج الدولة، وبقيت البنية الإمبراطورية خارج تطلعات الفرد ومجال تعبيره وتحقيق ذاته 32.

حافظت دولة الخلافة على شرطين أساسيين كان الفقيه يمنحها المشروعية على أساسهما، وهما الشوكة والكفاية، أي القدرة على رد عدوان الأعداء، ومنع المجتمع من التحلل والتفسخ ومنع الفتنة داخله، ولكن مع غياب النهضة الاقتصادية وضعف البنية الإنتاجية، وضمور موارد الدولة التي كانت تأتيها من الفتوحات أو الجزية، ومع عدم نشوء طبقة اقتصادية مؤثرة في المجتمع، وعدم ظهور حواضر أو مدن جديدة تعكس الحراك الإجتماعي لتبني منظومة قيم سياسية جديدة، وتدفع باتجاه إعادة النظر في مشروعية السلطة القائمة، ومع بقاء النخب الفكرية أو العلمية حتى الفترة الإصلاحية في القرن التاسع عشر إما متحالفةً مع السلطة، كما هو حال الفقيه، أو منكفأة عن التورط في المجال العام، وصيرورة السعادة والصلاح شأناً خاصاً وذاتياً يتحقق بالتوحد والعزلة، مثلما حصل مع المتصوفة وفلاسفة المسلمين في العصور المتأخرة.

رغم تغير الشخصيات العربية الحاكمة كانت هناك بنية سياسية ساكنة وثابتة استمرت في جميع أشكال الحكم بمن فيها دول الإستقلال العربي.

كل ذلك أرسى بنية سياسية ساكنة وثابتة، رغم تغير الشخصيات الحاكمة فيها، وهي البنية التي استطاعت أن تتعدى عتبة القرن العشرين وتستمر بشكل ضمني، في منطقها وأساس مشروعيتها، داخل دول الاستقلال التي أعقبت سقوط الخلافة.

32 هذا يفسر عزلة الفيلس المصدر نفسه.وف للدولة، والمتصوف وحتى الفقيه الذي منح الدولة مشروعيتها الدينية لأسباب الضرورة، من دون أن يمنحها صلاحيتها الأخلاقية التي هي مطابقة ما تقوم به لقيم الإسلام وتعاليمه, زقد تجلى ذلك في الإحتجاج الفقهاء المستمر والمتصاعد من مخالفة السلطة للأحكام الشرعية، من دون أن يتسبب ذلك بالدعوة إلى الخروج عليها. فالقاعدة الجديدة هي بحسب أبو الحسن الأشعري: "الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وأن لا نخرج عليهم بالسيف". راجع: رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، دار الكتاب العربي، 1997، ص. ...357.

ظهرت دولة الاستقلال العربية، بعد صراع مريرٍ مع الاستعمار ، وأخذت على عاتقها تحديث الدولة والمجتمع، ثم سرعان ما تهاوت لديها إرادة التحديث تلك بحكم عدم تأمينها للشروط التاريخية والموضوعية للتحديث، ولأنها ظلت، في بنيتها ومنطق السلطة المتوارث، تماثل وتحاكي نمط الحكم السلطاني، ثم ما لبثت أن تخلت عن مشروعها الأصلي وانكفأت إلى مشروع تنمية مصالحها الخاصة، بتكريس الاحتفاظ بالسلطة المطلقة والتحكم الشامل بالمجتمع كذلك فإن قيام دولة الاستقلال بإجراء الكثير من التعديلات في بنية الدولة الإدارية، والتحديث في هرميتها، لكنها كانت إصلاحات أعطت النخبة الحاكمة نفوذاً مضاعفاً دون أن تغير شيئاً في الفجوة الفاصلة بين جهاز الدولة وبين المجتمع، فالبيروقراطية مثلاً، التي تعكس في أساسها عقلنة الدولة، وترمز إلى تحقيق موضوعية الدولة التي تنفصل عن شخص السلطان، وموضوعية القانون الذي ينفصل عن شخص القاضي[33]، هذه البيرقراطية ظلت محتفظة بالعلاقات الموروثة، حيث ظلت العلاقات بين الموظفين علاقات إحسان وولاء، وظل سلوك كل موظف مرتبطاً بذاته وبشخصية من يجاوره في شأن خدمة معينة.

تحديث الدولة في المجال العربي تركز على تحديث أجهزة القمع والقوة العسكرية لديها، دون أن تحدِّث بنى الإنتاج والخدمات.

بعد أن فقدت صدقيتها[34].

ورغم المحاولة العربية لدخول مجال الحضارة الغربية، مثلما فعل محمد علي باشا وابراهيم باشا في مصر، في أوائل وأواسط القرن التاسع عشر، حيث نجح محمد علي جزئياً في تحويل مصر إلى مجتمع صناعي منافس، وتبنى ابراهيم باشا نظاماً حقوقياً يفرض مساواة الأفراد في حقوقهم بغض النظر عن أديانهم، إلا أن غياب التآزر المجتمعي الذي كان مثقلاً بوعي تقليدي، مع بقاء أسلوب الحكم على شكله الإمبراطوري القديم، حال دون نضوج تجربة الحداثة في المجال العربي.

33راجع: برتراند بادي، سوسيولوجيا الدولة، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986.

34راجع: برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص. 207-250. راجع ايضاً: عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق.

كذلك فإن قيام دولة الاستقلال بإجراء الكثير من التعديلات في بنية الدولة الإدارية، والتحديث في هرميتها، لكنها كانت إصلاحات أعطت النخبة الحاكمة نفوذاً مضاعفاً دون أن تغير شيئاً في الفجوة الفاصلة بين جهاز الدولة وبين المجتمع، فالبيروقراطية مثلاً، التي تعكس في أساسها عقلنة الدولة، وترمز إلى تحقيق موضوعية الدولة التي تنفصل عن شخص السلطان، وموضوعية القانون الذي ينفصل عن شخص القاضي [35]، هذه البيرقراطية ظلت محتفظة بالعلاقات الموروثة، حيث ظلت العلاقات بين الموظفين علاقات إحسان وولاء، وظل سلوك كل موظف مرتبطاً بذاته وبشخصية من يجاوره في شأن خدمة معينة.

فشلت دولة الاستقلال في بناء عصبية وطنية جامعة وموحدة توفر مشروعية حكمٍ وتؤمن الإجماع حولها.

كذلك فإن تطوير وتحديث جهاز الدولة الذي قصد منه تمكين الدولة من ممارسة دورها العام، أدى إلى تحديث أجهزة القمع والقوة العسكرية لديها، من دون أن يتم تحديث بنى الإنتاج والخدمات، لذلك فإن إصلاحات الدولة لم تغير شيئاً من الفجوة الفاصلة بين جهازها الحاكم وبين المجتمع، بل ازدادت الفجوة اتساعاً، وزادها عمقاً خيبة أمل الجمهور العربي من عجز الدولة المتزايد عن تلبية الآمال والتطلعات المعلقة عليها، وفشلها في الوفاء بمزاعمها التحديثية والتقدمية.

وقد أدى الفصل بين الدولة والفرد، إلى اتساع الفجوة بينهما، فلا الحكام أخضعوا سلطتهم للمنافسة السياسية، ولم يسمحوا بالتعبير العام، ولم يطالبوا المواطنين بالمقابل أن يشاطروهم أيديولوجيتهم بشكل حميم، ولم يلحّوا على ولاء الفرد الذي انصرف وانصب على الأمة والعشيرة والطائفة، بل اكتفوا – أي الحكام - بعدم الاكتراث المعمم، إذ أن المطلوب انتماء عام من دون السعي لإعادة صياغة عقلية المواطنين، أو الوقوف على أرضية مشتركة، أو مجال سياسي جامع، تتم به وعبره صياغة المطالب وبناء قنوات اتصال بين الطرفين [36].

35 راجع: برتراند بادي، سوسيولوجيا الدولة، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986.

36عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سابق، ص. 193-215. راجع أيضاً: برهان غليون، ..

اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع، أعاد إحياء البنى الأكثر تقليدية من مذهبية وطائفية وعشائرية.

هـذا الأمـر أبـقى مـفاعـيل دولـة السـلطنة داخل دولة الاستقلال ، التي تجعل الدولة تترفع عن الانغماس في المجتمع، أو عن تلبية تطلعاته، وتجعل الفرد يقيم علاقاته الحقيقية بروابط خارج الدولة، كانت الطائفة أهم مؤسساتها، ما يشير إلى أن فشل الدولة العربية، لا يفسره فقط إخفاقها في مهامها النهضوية، أو ضعفها في رد العدوان والتدخل الخارجي، أو تخلف ذهنية قادتها وسطحية تنظيماتها الإدارية، بل يفسره أيضاً انعدام أدلوجة الدولة نفسها، التي تؤسس لنفسها شرعية مختلفةً عن شرعية القهر والغلبة، وتحقق إجماع المواطنين حولها عبر شراكتهم الفعلية في مسار صناعة القرار السياسي[37].

إخفاق الأنظمة العربيّة في خلق إجماع وطني أو قومي يدعم الشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة ضد الانتماءات الجزئية المتعددة، أدى إلى تنامي الهويات الدينية والمذهبية، وانعدام الأطر الوطنية المعبرة عن إرادة جميع الأفراد التي تتيح التعبير المتساوي لجميع الإرادات داخل الدولة المركزية، وتلاشي أية فرصة لتكوين سستام أو مجال سِّياسي يكفل تشغيل المجتمع كله لا جزأه أو بعضه. الأمر الذي دفع المجتمع إلى إعادة إنتاج نفسه بعزلة عن الدَّولة، وإحياء البنى الأكثر تقليدية من طائفية وعشائرية، بواسطة "الأيديولوجيا والأسطورة والثَّقافة" [38]، فازدهرت نتيجة لذلك الهويات السّنيّة والشِّيعيّة والإسلاميّة والمسيحيّة، كأجسام عضوية تقف حاجزاً بين الفرد والدولة، حيث عاش الأفراد بين الأهل والعشيرة والقرية، ولم يكن للدولة مدخلٌ سانح إلى حياة رعاياها كأفراد[39].

37 المصدر نفسه.

38ازدهار الطائفية في العالم العربي أصبح ظاهرة مقلقة، سببها فشل المشاريع السياسية في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وبناء ثقة المواطن بالدولة. هذا نجده متشراً في لبنان وسوريا والعراق ومصر وبعض دول الخليج. راجع عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 345-346.

39 المصدر نفسه.

أصبح أفق المجتمع نتيجة لذلك، أفق اللادولة، بعدما عزز في داخله الانتماءات البدائية والأهلية للتعويض عن تهميش الدولة له، ولجأ الفرد إلى تضامنات عصبوية صغيرة تحميه وتحقق له حيزاً خاصاً من تطلعاته وآماله، بعدما كان مستعبداً داخل الدولة، فكان أساس ولاء الفرد وانتمائه وإثبات ذاته، يتحقق خارج الدولة وضدها في آنٍ واحد، وكان يجد مجال حريته خارج الدولة وداخل المجتمع وبين أهله وعشيرته وأهل طائفته وملته التي تمكنه من العيش طوال حياته وراء متاريس تعزله عزلاً تاماً عن الحكم المطلق، بحيث كلما استظل الفرد بها ازداد قوةً وطمأنينة، وكلما استقل بذاته ضعف واستعبد [40]، وهو ما جعل المسار التاريخي للمجتمعات العربية يقلب وجهته، فبدلاً من السير المنتظم نحو التجانس والاستيعاب ، أصبح هناك ميلٌ إلى التفتت والتبعثر، يؤكده التفكك المتواصل للوحدة القومية الموروثة عن الماضي [41].

40 عبد اله العروي، مفهوم الحرية، مصدر سابق، ص. 11-24.

41 المصدر نفسه.

# الأسئلة

1. ما الفرق بين سلطة الإقطاع والدولة الحديثة؟
2. اذكر ثلاث سماتٍ أساسية للدولة الحديثة.
3. ما المقصود بعقلانية الدولة؟
4. ما المقصود بالبيروقراطية؟ وهل بالإمكان اعتبارها سمة عقلانية للدولة؟
5. ما معنى انفصال مؤسسات الدولة عن المجتمع؟
6. ما المقصود من تمايز الدولة عن الدين؟
7. ما الفرق بين إرادة الدولة وإرادة الفرد؟
8. هل هناك حرية خارج الدولة؟
9. ما المقصود من أن الحرية حقيقة سياسية؟
10. هل ترى أن الدول العربية مستوفية لمواصفات الدولة الحديثة؟
11. ما معنى القول بأن إرادة الدولة كلية لا جزئية
12. ما المقصود بسيادة الدولة؟

الدكتور وجيه قانصو هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل و فلسفة السياسة.